رئيس ديوان الرقابة المالية لـ (راي):

سيشهد العراق انحساراً ملحوظاً في عمليات الفساد المالي والاداري

تساؤلات كثيرة يطرحها المواطنون والمتخصصون بشأن دور واهمية ديوان الرقابة المالية وطبيعة المهام التي يؤديها وعلاقته مع هيئة النزاهة والمفتشين العامين في الوزارات ومتابعاته للمتلاعبين بالمال العام .اسئلة بذات المعنى وغيرها كانت مطروحة على طاولة الحوار مع الدكتور عبد الباسط تركي رئيس الديوان.

عبد الباسط تركي

بغداد /ايناس طارق

يقول الدكتور: كان الدور الأساسي لعمل ديوان الرقابة بحكم قانون هو مكلف بالتدقيق والتصرف بالمال العام والغرض من الصرف والفائدة منه الذي يجب ان يكون في المكان الصحيح ووفق القوانين والتعليمات المرجوة واضافة إلى تقييم أداء المؤسسات القائمة على الصرف ومن اجل المحافظة على المال العام وقبل منتصف الثمانييات منح الديوان صلاحيات اكتشاف المخالفات إلى حد التحقيق بها وبعد ٩\4\2003 وتشكيل مجلس الحكم شكلت هيئة النزاهة وثبت الوضع الحالي لعمل الديوان واقر إن ديوان الرقابة يدقق ويفحص ويثبت الملاحظات ويطلب من الدوائر التعديل ولكن في حالة طلب إجراء تحقيق يرفع الموضوع إلى المفتش العام أو هيئة النزاهة. للجهة المعنية أن كانت وزارة أو دائرة أو للجهة المعنية بالتقرير.

اماالتساؤل الذي يطرحه المواطن من أن ديوان الرقابة يجب ان يتزامن عمله حسب اعتقاد البعض بصدور إحكام قضائية فان الديوان ليس له صلاحية في ذلك من خلال التجربة العملية والتدقيق الصحيح وجدنا ان هذا يعتبر معوق حقيقي في مكافحة الفساد لذلك في مشروع الديوان الجديد أصبح للديوان صلاحية التحقيق الإداري للمخالفات المكتشفة دون ان ينتقص ذلك من صلاحية النزاهة او المفتش العام.

وفيما يخص دور الديوان في كشف قضايا الفساد واحالتها الى لجنة النزاهة. اشار الدكتور الى ان طريقة العمل في الديوان بخصوص بعض القضايا تكون تحت المتابعة حتى تستوفى الملاحظات بخصوص القضية ثم ترفع الى المفتش العام ونطلب منه اعلامنا بنتائج التحقيق وما ترتب عليه وكذلك هئية النزاهة يعلمونا النتائج ونحن لانرفع اي تقرير الابعد مناقشته مع الجهة ذات العلاقة موظف ديوان الرقابة لايكتب أي ملاحظة الا قبل ان تكون موثقة وهذه الوثائق ترفق مع التقرير المرفوع الى لجنة النزاهة او المفتش العام.

وعن حجم الفساد المالي والاداري اكد الدكتور: بداية الفساد بدات مع الحصار الاقتصادي ولا نقصد هنا انه قبل ذلك لم يكن هنالك فساد اداري، بالعكس توجد قضايا كثيرة وكبيرة ولكن من يريد ان يفسد يكون في مواقع متقدمة وله قدرة استثنائية مما يعني بانه قريب من السلطة. ومن ثم جاء الحصار الاقتصادي الذي دمر ما تبقى من المؤسسات مثل نظم الحوافز والنظم الاستثنائية ومذكرة التفاهم، التي افسدت الامم المتحدة نفسها وتوجد تحقيقات تؤكد ذلك، فهذه بدايات الفساد الاداري في العراق وفي السنوات السابقة التي شهدت غياب المؤسسة الحاكمة نتيجة توتر الاوضاع الامنية زادمن فرص الفساد الاداري ولكن الان فرص الفساد اصبحت اقل من السنوات السابقة نتيجة استباب الامن وعودة هيبة السلطة و ضمن المؤسسات العمل ومعنى ذلك ان القانون سوف يسود الى جانب وجود صحافة وشفافية واضحة وبالرغم من وجود حالات استثنائية في الفساد اعتقد بان الاعوام القادمة سيتخلص من الكثير من مظاهر الفساد المالي

واضاف الدكتور: انه فيما يخص بعض الجهات التي تحاول ان تفرض سيطرتها على المؤسسات الحكومية لايمكنها فعل ذلك في حالة عودة المؤسسات قوية ومدعومة بالقانون وانتهاء المحاصصة واستقرار والوضع الامني والاختلاف واضح بين من يريد بناء سلطة ومن يريد بناء دولة والالية الجديدة للحكومة ان تعمل من اجل بناء الدولة ولكن تبقى المحاصصةواحدة من مصادر الفساد الرئيسي.

لدينا فروع تعمل بتدقيق كامل لكل الوحدات الرئيسية وترفع التقارير الى المركز يبلغ الوزير المختص ووزير الدولة،اذا كان الموضوع كبيروفيه تلاعب بالمال العام يبلغ مجلس الوزراء ولايوجد شي لايدقق من قبل رئاسة الجمهورية.

وفيما يخص الموازنة الاستثمارية للدولة وكيف يكون التنسيق مع اقليم كدردستان اشار الدكتور: الى انه نسبة ١٧ بالمئة مخصصةالى اقليم كردستان اضافة الى الموارد المحلية،والان قانون الموزانة لعام٢٠٠٨ وضع نص صريح ان يقوم ديوان الرقابة المالية بتدقيق الايرادات الفدرالية التي يتوجب ان تعود الى الخزينة العامة ومراسلات ولقاءات تجري بين الاقليم والديون لتدقيق النفقات الفدرالية،ونعتقد ان الديوان سوف يؤدي عمله في الاقليم لهذه السنة والاخوة في حكومة الاقليم ليس لديهم اعتراضات جوهرية تمنع هذا الموضوع فقط هناك ملاحظات فنية.

وفيما يخص تحويل بعض شركات التمويل الذاتي الى اتباع نظام الخصصة: اشار الدكتور عبد الباسط ان.نظام الخصخصة يعني تحويل الملكية العامة الى ادارة السوق والقطاع الخاص ولتطبيق ذلك نحتاج الى مجموعة من اليات البيع او المشاركة او استدعاء مستثمر اجنبي وليس له علاقة بالاموال السابقة،وارصدة الشركات (التمويل الذاتي) قبل ٢٠٠٣ قد جمدت من قبل وزارة المالية ولكن وزارة المالية تعطيهم سلف وحسب ا لقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ اصبحت الشركات العامة تمويل ذاتي ولكن مع الاسف نلاحظ ان بعض هذه الشركات بدات تعاني من عجز مالي نتيجة، منافسة المنتوجات المستوردة من مناشئ كثيرة وباسعار منافسة للمنتوج المحلي يفترض ان لا يكون العجز اكثر من ٢٥ ال ٥٠ بالمئة اذا زاد عن ذلك يجب الايعاز الى مجلس الوزراء لبيعها او دمجها مع شركات اخرى، واضاف الدكتور:

الاتجاة نحو الخصصة متوقع على ان لايترتب على هذه الخصصة ضياع راس المال الحقيقي لهذه الشركات لانه مال عام وان تعمل هذه الشركات (شركات التمويل الذاتي) بالشكل الصحيح واليات عمل صحيحة، وهنا يجب التفرقة بين تخفيف العب عن الخزينة العامة وتنشيط القطاع و لكل اسلوبو طريقة في التطبيق والتدقيق وما نقصده هنا ان لايضيع المال العام،لذلك منذ سنتين ديوان الرقابة المالية يهئية رقباء يضمنون فحص الاموال في حال الخصصة مع دورات لتدريب مدربين لنفس الغرض،ومنتصف هذه السنة سوف يتم تدريب كل روساء الهيئات الرقابية.

اما فيما يخص عمل الديوان ولماذا استحدثت لجنة النزاهة اوضح الدكتور عبد الباسط: ان استحداث لجنة النزاهة في الوقت الحاضر اصبحت تجربة يشار لها ولدورها في كل دول العالم والعراق،يؤكب التطورات في كل المجالات وهذا لايمنع من اداء الواجبات والمهام بالصورة الصحيحة بالعكس وجود هيئة نزاهة او مفتش عام الى جانب عمل ديوان الرقابة يساعد كثيرا في رصد وتقليل المخالفات والان لجنة النزاهة تؤدي دورا كبيرا في محاربة الفساد، ولنجاح تجربة عمل هئية النزاهة يمكن ملاحظة ان بعض دول العالم بدات بتشكيل هيئات وتشكيلات لاشاعة ثقافة النزاهة الى جانب وجود اجهزة رقابية.

اما فيما يخص وجود فساد اداري بالمحافظات اكد الدكتور: اعتقد ان الوقوف بوجهه الان افضل من قبل سنتين لان الديوان يحدد حجم المشكلة ومن ثم مواجتها ورفع التقارير،واتخاذ ما يلزم لمعالجة ذلك و العناصر الرقابية التي تعمل في جميع المحافظات كفؤه جدا وقادرة على كشف الفساد الاداري والوقوف ضده.

واشار الدكتورتركي:ان دور الديوان في تحديد الدرجات الوظيفية يكون عن طريق فحص عينةمن حجم التعينات و الحاجة الى الدرجات الوظيفية و تحديدها يكون بين الوزارات ووزارة المالية ولكن اذا كان هناك زيادة في حجم التعينات فان دور ديوان الرقابة سوف يقارن الدرجات الوظيفية المرشحة مثلا كانت خمسين الف وحجم المرشحين للتعين كان مئة الف وهذا سوف يكون معوقاً للعمل وحاليا هذه المشكلة موجودة مثل الشركات العامة (التمويل الذاتي) التي تعاني زيادة الانتاج وقلة الطلب والبيع وهذه يعني بان لدينا (بطالة مقنعة) بالاضافة الى تقييم النشاط و تقويم كفاءة الاداء اضافة الى العوامل الهندسية مثل المكائن والصيانة والموارد البشرية يجب ان يحدد عددها والاحتياج يكون لعدد معين من الاشخاص كل ذلك اذا لم يكن ضمن المعقول فان الديوان سوف يعمل على تدقيق التعينات ورفض الزيادات.وكان للدكتور عبد الباسط،راي في تطبيق سلم الرواتب الجديد حيث اشار:

ان تطبيق سلم الرواتب الجديد له ملاحظات ومتابعة من قبل الديوان لما له علاقة بالشهادات العليا والتحصيل الدراسي ولكن زيادة الرواتب بدون تفعيل البطاقة التموينية بكفاءة عالية سوف يزيد التضخم بمعنى ان رواتب القطاع الخاص سوف تكون اقل من القطاع العام، واكد مرة ثانية اذا لم يتم تفعيل البطاقة التموينية بشكل جدي ومدروس، سوف يزداد التضخم ويسبب مشكلة اجتماعية بمعنى اختفاء، الطبقة الوسطى والفقر يزداد ويكون تجاوز التضخم ولو بصورة بسيطة عن طريق تنشيط عملية الانتاج المحلي وزيادة الطلب وتحقيق التناسق بين العرض والطلب و اذا شهد الوضع الامني تحسن يصورة اكبر يكون التضخم اقل لان انسيابية السلع المحلية والاجنبية الى الاسواق سوف يزداد وخصوصا ان الدينار العراقي مدعوم بسعر صرف عالي

اما فيما يخص قطاع النفط والعقود المبرمة مع الشركات العالمية اكد الدكتور عبد الباسط ان.

عقود وزارة النفط مع الشركات العالمية يكون تدقيقها مع كل عقود الدولة بكل انواعها وتفاصيلها لانني ذكرت في البدء ان جميع الدوائر والوزارات ونشاطاتها تخضع الى تدقيق ديوان الرقابة المالية بلا استثناء وفيما يخص،قطاع النفط يقوم الديوان بفحص اليات التعاقد مع الشركات العالمية وبالنسبة الى واردات النفط يدقق ويخضع الى الرقابة ولدينا لجنة رقابية عقدت اجتماع موسع مع شركات عالمية ترفع تقاريرالى الامم المتحدة وتتم المناقشة والمقارنة وتدقيق الية تلك العقود، وبالرغم من كل ما يقال عن قطاع النفط في العراق هناك، اتجاة جدي يكون اكثر شفافية في المنطقة ويطبق وربما البلد الوحيد العراق يعني بكل شي ويدققه.

واضاف الدكتور: فقط نعتقد ان الفساد مشكلة لاتقل خطورة عن الوضع الامني 'ولكن عام٢٠٠٨ يشهد مواجهة حقيقة لتحقيق النجاح في جميع المجالات والقضاء على الفساد الاداري وبكل اشكاله لايتم الابعد تعاون الجميع وبكافة المستويات،ومن حق المواطن العراقي ان يحضى بكل ما يسهل عمله،وتوفير الخدمات ومن ضمنها دراسة استخدام البطاقة الذكية التي نتمنى ان تحضى بالاهتمام والدراسة بصورة اسرع واستخدام الحاسوب، بشكل واسع في الوزارت سوف يقلل من المدة المقررة لتدقيق حسابات كل وزارة بحيث،لاتتجاوز اسبوع اواقل و ذلك يسهل من عمل لجان التدقيق ويساعد على كشف الفساد وعلاجه بمدة قصيرة جدا.....

في المؤتمر العلمي الاول لهيئة النزاهة

ردع جزائي حاسم لجرائم هدر المال العام

تحت شعار: نحو ستراتيجية وطنية لمواجهة الفساد وتعميم ثقافة النزاهة ، وعلى قاعة قرطبة وعلى مدى اليومين الخامس والسادس من تموز الجاري ، وبحضور ممثل رئيس مجلس النواب ورئيس لجنة النزاهه فيه الشيخ (صباح الساعدي) ، عقدت هيئة النزاهة وبالتعاون مع المعهد العراقي ، مؤتمرها العلمي الاول.

بغداد/ شاكر الميام

شارك فيه عدد من القضاة ورؤساء واساتذة الجامعات وباحثين ومختصين واعضاء من منظمات المجتمع المدني. رئيس رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب الشيخ (صباح الساعدي) القى كلمة جاء فيها: ان الفساد لا يقف عند حد معين، بل هو يستشري، وفي العراق لا يمكن انكاره، لانه ليس موجوداً في المؤسسات الرسمية فحسب، بل هو في المجتمع ايضا، واضاف: ولهذا فنحن في العراق نحتاج الى نهضة بمستوى النزاهة، وان هناك من عمد الى ترسيخ ثقافة الفساد. واوضح: بان هناك طريقين اديا الى ظاهرة الفساد، الطريق الاول باستخدام وتسلط القوة والقهر، والثاني تمثل في اشاعة ثقافة الضياع وفقدان القيم. وشدد الساعدي على ان الشائع اليوم هو عدم احترام القانون وان ما هو ظاهر الان ما هو الا انحراف بغض النظر عن حجمه واتساعه، وما نحتاج اليه هو ترسيخ ثقافة النزاهه وهذا واجب الجميع، ذلك لان المجتمع يلعب دورا رئيسا في التغيير وعليه فان مجتمعنا لا بد ان يكون خلاقا. بعد ذلك القى رئيس هيئة النزاهة القاضي (رحيم العكيلي) كلمة جاء فيها: هيئة النزاهة هي الهيئة التي تسعى لان تقوم بواجبها في الميدان العلمي والبحثي والتربوي والاعلامي بمقدار حرصها على القيام بواجباتها في ميدان الردع الجزائي، اذ ان اهمية التربية والتعليم والبحث العلمي في مكافحة الفساد لا تقل عن اهمية التحقيق والملاحقة الجزائية، وقد اكد الامر ٥٥ لسنة ٢٠٠٤ والقانون النظامي الملحق به المؤسس للهيئة على ذلك. واضاف: نؤكد على حاجتنا في العراق الى لغة اخرى غير لغة (الفساد)، تلكم هي لغة (النزاهة)، فالتركيز على كلمة الفساد بالطريقة التي هي عليها الان ومتداولة منذ اربع سنوات، هو اثبات وتأصيل لها في المجتمع. الحديث بلغة الفساد وصل لدينا الى حدود فاقت حقيقته بمقدار كبير وجرى تضخيمة اعلاميا الى مقادير ينكرها الواقع. ويوضح: اؤمن بان الرقم الاسود في الفساد اعلى من الرقم الابيض فيه. اننا بحاجة ملحة لاشاعة ثقافة النزاهة والشفافية والخضوع للاستجواب، وهو مشروع في غاية التعقيد والصعوبة ويتطلب تضافر جهود عظيمة من جميع المؤسسات المعنية والمجتمع وفي مقدمة ذلك المثقفين والاعلاميين والتربويين، بل قادة المجتمع من السياسيين والبرلمانيين، ولو بدأنا ببناء ثقافة نبذ الفساد والفاسدين لكان هناك كلام اخر، على خلاف ثقافة استقرت في هذا البلد تحترمهم وتظن ان سراق المال العام والمرتشين من الشطار والاذكياء، وتظن ان الراشين من اهل الود والكرم. ولكننا من جهة اخرى نعترف بان الهيئة لن تكون قادرة على اداء هذا الدور بغير جهود الخيرين والمخلصين في عموم الدولة والمجتمع. ويبين: ان لنا في هذا الميدان مشاريع سترى النور قريبا، ففي النية اصدار جريدة شهرية تعنى بنشر ثقافة النزاهه، واعداد برنامج تلفزيوني يعنى بمثل ذلك، واصدار مجلة بحثية نصف سنوية متخصصة في النزاهة والشفافية. اما في ميدان الردع الجزائي، فاننا نؤمن باهمية هذه الوسيلة الناجعة في محاربة الفساد وحجم الدور الذي تلعبه في السيطرة على جرائم تبذير وهدر الاموال العامة وسرقتها.

نسعى لان تكون الهيئة كفوءة

واوضح (العكيلي): بان من اهم ما يشغلنا في هيئة النزاهة اليوم هو كيف نصل بالهيئة الى ألا تكون هيئة مخيفة، وان لا ننزل بها لان تكون هيئة غير مخيفة، بل يتوجب ان نرتقي بها لان تكون هيئة كفوءة، ونقصد بالهيئة غير المخيفة، هي تلك التي لا يخاف منها الفاسد ولا النزيه، اما الهيئة المخيفة فهي التي يخاف منها الفاسد ويخاف منها النزيه ايضا، اما الهيئة الكفوءة فهي التي يخاف منها الفاسد ولا يخاف منها النزيه، وهذه الاخيرة هي التي تحقق هدف الردع الجزائي والتحقيقي وهو جعل الفساد مشروع عالي المخاطر، دون ان تجعل من العمل والبناء مشاريع خطرة. اما الهيئة المخيفة فانها تجعل العمل والاعمار مشروعاً عالياً المخاطر، فتتعطل المشاريع ويتوقف البناء والاعمار، ونعلم يقينا ان تحقيق هذا الهدف يتطلب منا ايجاد موازنتين لا غنى عنهما: الاولى: ملاحقة الفساد والمفسدين بكفاءة، من دون ان يؤدي ذلك الى تعطيل جهود الاعمار والبناء، ويكون ذلك بطريق واحد هو ان تتمكن الهيئة من ملاحقة المفسدين فعلا، من دون ان تتورط في ملاحقة المخلصين بوشايات كاذبة او بدوافع سياسية او شخصية. والثانية: ان تحقق التوازن التام بين ملاحقة الفساد والحفاظ على حقوق الانسان، لان الحفاظ على اعراض الناس وحرياتهم مسألة لا تقل اهمية عن السيطرة على الفساد، فلا يقبل التشهير بالناس في وسائل الاعلام قبل حكم القضاء. واضاف: الى انه وبعد كل ذلك نقول ليس من مهام الهيئة ملاحقة الخطأ، بدعوى ان كل ابن ادم خطاء، الا ان مهمتنا ملاحقة الخطأالمنحرف، والخطأ المنحرف مرادف للفساد حينما يصل الى مستوى الجريمة.

الشراكة بين الهيئة والمعهد العراقي

بعد ذلك القت ممثلة المعهد العراقي كلمة ذكرت فيها: يعلن المعهد العراقي شراكته هيئة النزاهة مؤتمرها العلمي الاول الهادف الى تحقيق ستراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الفساد وتعميم ثقافة النزاهة، ومن منطلق وطني نبيل يهدف المعهد العراقي نحو المواصلة بحث الخطى لدعم جهود محاربة الفساد الاداري والمالي من خلال تعبئة الرأي العام وتشجيع الشفافية والمساءلة في عمل الحكومة، وبالتعاون والتنسيق مع هيئة النزاهة العامة، وقد تبنى المعهد العراقي مشروع الشفافية ومكافحة الفساد لنشر ثقافة النزاهة ودعم القانون، وبالتنسيق مع منظمة الشفافية العالمية من خلال مكتبها في برلين لتقديم الدعم التقني وفرص التدريب من قبل ممثلي هذه المنظمة سنحاول اليوم وفي مؤتمرنا هذا ايجاد سبيل علمي وعملي متيسر لمحاربه الفساد ونحن هنا بصدد الكشف عن اسبابه ومسبباته فقط، ولكننا سنحاول تسليط الضوء على طرق معالجته، وسبل مواجهته والتصدي له، بالاعتماد على بحوث علمية قيمة اسهم في اعدادها اساتذة افاضل من الجامعات العراقية وعملوا جاهدين لانجاحه بخبراتهم الواسعة وارائهم السديدة، اذ تشكلت هذه اللجنة على وفق الامر الوزاري المرقم ٧٢٩ في ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٨ وباشرت عملها في ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٨ واصدرت اعماما الى كافة الجامعات والمراكز البحثية بضرورة تقديم البحوث التي تختص بظاهرة الفساد الاداري والمالي، وتم تسلم ٤٣ بحثا، وبعد تصنيفها من قبل خبراء في مجال الاختصاص. بعد ذلك تم اختيار ٢٢ بحثا لمناقشتها في هذا المؤتمر..